المستقبل
AL-MUSTAQBAL
المستقبل - الثلاثاء ٨ تموز ٢٠٠٨ م - ٥ رجب ١٤٢٩ هـ

أعلنت تمسّكها بالقانون ٤٣١ خلال المرحلة الانتقالية

نقابة موظفي «أوجيرو» ترفض خطة تحرير الاتصالات وتهدّد بالتعامل سلباً مع أي نية لإصدار «تراخيص مجحفة»

عقد رئيس نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان «اوجيرو» جورج اسطفان، مؤتمرا صحافيا في مبنى «هيئة أوجيرو»، رد فيه على رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامج تحرير الاتصالات، وهدد بالتعامل سلباً مع أية نية لإصدار تراخيص اعتبرها «مجحفة».

وأوضح أسطفان هدف المؤتمر «إطلاع الرأي العام والمسؤولين على وضع قطاع الاتصالات، وشرح موقف النقابة من التطورات الحالية. بعد الإطلاع على ما ورد في الصحف حول رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامج تحرير قطاع الاتصالات (أي مسودة مطروحة للاستشارات العامة) التي اطلقتها الهيئة المنظمة.

وتناول أسطفان حول رؤية وخطط «الهيئة المنظمة للاتصالات» موضحاً: إن برنامج تحرير القطاع، والذي ورد بعض تفاصيله في حديث رئيس الهيئة ومديرها التنفيذي كمال شحادة في جريدة النهار يوم ٢٠٠٨/٦/٣٠، وقال «نحن دفن «ليبان تيليكوم» قبل أن تولد. لمصلحة من هذا التوجه؟».

وقال «إن النقابة تعلن رفضها القاطع لهذه المسودة العائدة لخارطة الطريق المقترحة من جانب الهيئة الناظمة للاتصالات، وستتعامل بسلبية مع أية نية لإصدار تراخيص تراها مجحفة بحق الوطن وقطاع الاتصالات والموظفين، علما أن هناك خلافا قانونيا يجري حول قانونية إصدار هذه التراخيص، وهل يحق للهيئة المنظمة للاتصالات إصدار هذه التراخيص قبل إنشاء «ليبان تيليكوم؟».

ورفض باسم النقابة «أي تطبيق جزئي أو انتقائي أو متسرع للقانون ٤٣١، هذا القانون الذي ناضلت من أجل إصداره. وانها لا ترى أية مصلحة لقطاع الاتصالات بشقيه العام والخاص، بما في ذلك مصلحة الهيئة المنظمة للإتصالات لجهة تمكينها من الضلوع بصلاحياتها والقيام بمهامها، إلا بتطبيق كامل ومكتمل للقانون ٤٣١ حسبما نصت عليه كافة مواده. وإن النقابة تحذر من مغبة الضرر الذي قد ينتج عن أي تطبيق جزئي لهذا القانون مما قد يؤدي إلى إحباط في الهمم وإضعاف في العزائم وخفض في الإنتاجية، وبالتالي تردي نوعية الخدمات وانخفاض في الواردات».

ولفت إلى أن النقابة تعلن مطلبها وتمسكها بتطبيق القانون ٤٣١ ولاسيما منه المواد ٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ التي تضبط المرحلة الانتقالية في مشهد الاتصالات العام في لبنان.

وقال «إن النقابة باسم كل العاملين في قطاع الاتصالات العام في وزارة الاتصالات وفي هيئة أوجيرو تعلن استنكارها و أسفها وألمها لهذا الاستهداف المستحدث، لذلك فهي ستباشر جولة على كل المراجع المعنية وأصحاب القرار والكتل النيابية بدءا من رئيس الجمهورية، لشرح وجهة نظرها ولتبيان الخطورة الكامنة في تنفيذ هذه المسودة من ناحية التأثير السلبي المباشر في واردات القطاع أو من ناحية دفن «ليبان تيليكوم» قبل ولادتها وتحويل ٥٢٠٠ موظف ومستخدم من أكثر الموظفين خبرة وانتاجية وكفاية إلى جيش من العاطلين من العمل».

وسرد أسطفان الوقائع التالية:

١. فيما يختص بفتح باب المنافسة: إن القطاع الخاص المتخصص من موزعي خدمات الإنترنت أو مشغلي شبكات نقل المعلومات اللاسلكية أو مستوردي وبائعي التجهيزات الهاتفية وأجهزة الاتصالات يعمل في حقل الاتصالات الثابتة والمحمولة منذ عام ١٩٩٦ وبإشراف ودعم متواصل من كافة الحكومات اللبنانية المتعاقبة وكافة الإدارات التي توالت على وزارة الاتصالات وهيئة «أوجيرو».

فهناك حاليا على سبيل المثال ٢٦ شركة مرخصة تعمل مقدمة لخدمات الإنترنت، رخص لها من قبل وزارة الاتصالات قبل نشوء الهيئة المنظمة للاتصالات بفترة طويلة (منذ ١٩٩٦ وتعاونها في عملها أوجيرو.

وهناك ٦ شركات مرخصة تعمل مقدمة لخدمات بيانات، مع تراخيص بموجب بيانات صادرة عن مجلس الوزراء باقتراح وإعداد من وزارة الاتصالات في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧ أي قبل عشر سنوات من نشوء الهيئة المنظمة للاتصالات.

ورأى في ذلك «حالة وحيدة وفريدة ومتميزة في النموذج العالمي المعروف في مجال الاتصالات من أجل إشراك القطاع الخاص. فقد قامت هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات باعتماد وتطبيق مبدأ التجزئة، وإدخال القطاع الخاص إلى الشبكة الهاتفية الثابتة ومراكزها بكلفة شبه مجانية، كل ذلك قبل تحرير القطاع.

٢. فيما يخص خفض الأسعار:

- إن تعرفة التخابر الدولي هي الأدنى في المنطقة بأكملها، وهي تعرفة ذات تركيبة فريدة ومتميزة في العالم، وهي تعرفة موحدة تضمن مصلحة القطاع الخاص بمختلف تركيباته والقطاع العام والمؤسسات والأفراد.

- إن تعرفة استئجار الخطوط الرقمية الدولية لصالح الإنترنت هي الأدنى في المنطقة بأكملها، خصوصا بعدما تم تخفيضها بنسبة ٧٠ في المئة في منتصف ٢٠٠٦، تشجيعا لنمو القطاع الخاص واتساع رقعة انتشار خدمات الإنترنت وخدمات نقل المعلومات واقتصاد المعلومات والمعرفيات (اي المعرفة).

- إن تعرفة إستئجار الخطوط الدولية والمحلية ذات منفعة خاصة هي الأدنى في المنطقة بأكملها، وخصوصا بعد إنجاز وتنفيذ مرسوم التعرفة الأخير الذي تم إصداره في حزيران ٢٠٠٦ تشجيعا لإدخال خدمات نقل المعلومات والإنترنت في لبنان.

وسأل «لمصلحة من هذا الإصرار على إصدار تراخيص في مختلف ميادين قطاع الاتصالات بهذه السرعة مما قد يتسبب بتفكيك خدمات الهاتف الثابت وتفريقها على مشغلين عدة يغيب عنهم المشغل الأساسي «ليبان تيليكوم»؟ ولماذا ولمصلحة من تخفيض الفترة الحصرية لهذا الحد بل إلغائها نهائيا؟ خلافا لكل الأعراف المعمول بها، لماذا ولمصلحة من استهداف «ليبان تيليكوم» قبل نشوئها؟ لماذا ولمصلحة من استهداف أوجيرو/الوزارة و موظفيها ومصالحها ودوائرها؟.

وسأل: هل كل ذلك لأن أوجيرو/الوزارة أثبتت كفاءة عالية ومهنية رفيعة في إطلاق خدمة خط الإنترنت الرقمي السريع (DSL)؟ هل لأن موظفي وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو ينوون جدا إطلاق خدمة للهاتف المحمول؟ هل لأن التجارب التي أجراها الموظفون هيئة من أجل تقديم خدمات التلفزيون على شبكة الإنترنت (IPTV) وفق البروتوكول الموقع مع شركات توزيع الفضائيات إلى المنازل قد نجحت، هل لأن مشاركة أوجيرو في الإستثمار في الكابل البحري عابر القارات يجعل من لبنان ليس فقط مكتفيا بالسعات الدولية للسنوات العشر القادمة على الأقل، بل يفتح الآفاق لتزويد البلدان المجاورة بسعات إضافية لقاء مبالغ مالية طائلة مما يجعل لبنان منصة إقليمية لترانزيت خدمات الاتصالات ونقل المعلومات؟

وسأل ايضاً عما إذا كان كل ذلك لأن أوجيرو/الوزارة قد باشرت تنفيذ مشروع الشبكة الوطنية العملاقة ومتعددة البروتوكولات (MPLS) والقاضي بنشر شبكة من الألياف الضوئية تستوعب سرعة ٤٠ Gbit/sec مما يسمح ببناء بنية تحتية متطورة جدا تسهل وتخفض الأسعار وتستوعب كافة الخدمات الهاتفية؟ لأن أوجيرو تقوم حاليا بربط وزارة التربية والتعليم العالي والإدارة المركزية للجامعة اللبنانية، مع كافة المدارس الرسمية وفروع الجامعة اللبنانية بشبكة نقل معلومات عالية السرعة؟ ولأن موظفي أوجيرو قاموا بواجبهم الوطني على أكمل وجه خلال العدوان الإسرائيلي خلال تموز ٢٠٠٦؟ وهل لأن مدخول وزارة الهاتف فاق العام المنصرم ٢٠٠٥ مليار ليرة لبنانية؟.

وفي معرض أسئلته هذه، أضاف أسطفان قائلا: هل ذلك لأن الموظفين والمستخدمين يعملون بكل نشاط وجدية لإكتساب المهارات الفنية المتطورة بسرعة قياسية؟ وهل لأن نقابة المستخدمين تقول «نحن لا نخاف تحرير القطاع»؟ نريد بناء «ليبان تيليكوم» اليوم ونقل كافة الموظفين والمستخدمين إلى الشركة الجديدة وفتح أبوابها أمام الخبرات اللبنانية الشابة وتوظيف الكفاءات اللبنانية المعدة من قبل الجامعات وكليات الهندسة اللبنانية في هذا المشغل الوطني لإكتساب الأسواق المحلية والأسواق الإقليمية والدولية.

وتابع يقول: هل ذلك لأن موظفي أوجيرو عملوا بشكل دائم ومتواصل لإنشاء وتجهيز شبكة نقل المعلومات السريعة لتعاونية موظفي الدولة؟ ولأن موظفي أوجيرو ووزارة الاتصالات عملوا بجد وكد لترسيخ روحية الإنماء المتوازن من خلال تغذية الحسابات المصرفية للبلديات على كافة الأراضي دون إستثناء؟ ولأن الموظفين عملوا من أجل إنشاء وتجهيز شبكة نقل المعلومات السريعة العائدة للسجل العدلي في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ولأنهم يقومون بتغذية الخزينة العامة بما يفوق ٤٠ في المئة من دخلها العام حيث بلغت التحويلات الصافية المباشرة من وزارة الاتصالات إلى الخزينة العامة عام ٢٠٠٧ حوالي ١,٣ مليار دولار؟ وهل لأن المشاريع التي أطلقتها الوزارة سمحت بإنشاء سوق لخدمات وتجهيزات الاتصالات بلغت في عام ٢٠٠٧ ما يقارب ٢,٥ مليار دولار، أي ما يفوق ١٢٪ من الدخل الوطني العام؟ ولأن الموظفين جعلوا الإرتقاء بالأداء الوظيفي والترفع عن أية صغائر في هذا الأداء شعارا وهدفا دائمين لهم؟

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"